



تقرير مراجعة جاهزية الحكومة الأردنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إعداد:

د. وصفي العدوان / مديرية رقابة الأداء والرقابة على البيئة

د. مروة حياصات / مراقبة الجمارك

وبإشراف خبراء من محكمة التدقيق الهولندية

مراجعة جاهزية الحكومة الأردنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الرسالة الرئيسية

أظهرت نتائج المراجعة وجود جاهزية معقولة لدى الحكومة الأردنية لتنفيذ إلتزامها السياسي المتعلق بتطبيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ؛ حيث عملت على إعداد الإطار التنظيمي والمؤسسي لتحقيق ذلك بمشاركة ممثلين عن كافة أصحاب المصلحة المعنيين، إلى جانب توزيع مسؤوليات تنفيذ تلك الأهداف على المستوى الوزاري و إعتماذ الخطط الاستراتيجية اللازمة لذلك و اقربانها بتوفر نسبة جيدة من البيانات الاحصائية الضرورية لتنفيذ مؤشرات هذه الأهداف، كما ان الحكومة في صدد الانتهاء من إعداد نظام الرصد والمراقبة الوطني لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن بحيث يكون متاحاً للجميع. ومن الجدير ذكره ان الحكومة الأردنية ملتزمة بإعداد التقارير اللازمة وتزويدها للامم المتحدة ضمن المواعيد المحددة؛ حيث تم تسليم التقرير الوطني الطوعي الاول عام ٢٠١٧.

في المقابل يواجه هذا الإلتزام من قبل الحكومة تحديات متعددة يتمثل أهمها بعدم الاستقرار الأمني والسياسي في دول المنطقة المجاورة إلى جانب نقص المخصصات المالية لتنفيذ هذه الاهداف خاصة بعد استقبال الأردن أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين الذي استنزف جزءاً كبيراً من أموال الخزينة العامة. و لتجاوز هذه التحديات يتطلب من الحكومة الأردنية تفعيل الجهود الدولية في تأمين الاموال اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، و بذل المزيد من الجهود في تنسيق آلية قياس تنفيذ هذه الأهداف ، وتأمين النقص في البيانات لقياس مؤشرات هذه الاهداف، إلى جانب تحديد مسؤوليات التنفيذ بين الجهات التي تتشارك في تنفيذ اهداف معينة وتفعيل وسائل التعاون بين جميع الجهات المعنية ، إضافة إلى توضيح ترتيبات المساءلة المتعلقة بذلك، وتوسيع نسبة مشاركة أصحاب المصلحة بمتابعة تنفيذ التنمية المستدامة من قبل الجهات الحكومية.

١. مقدمة:

في ظل التحديات والتهديدات التي تواجه دول العالم في العقود الأخيرة خاصة التهديدات البيئية المتمثلة في التغير المناخي وندرة المياه وفقدان التنوع الحيوي قامت الأمم المتحدة بتبني خطة للتنمية المستدامة خلال الفترة (٢٠٣٠ - ٢٠١٦) في إطار تحديد اولويات التنمية العالمية. وتدعو خطة التنمية المستدامة إلى اتباع نهج متكامل نحو التنمية المستدامة الشاملة والعادلة، وتشدد الخطة على دور الحكومات في الجهود الوطنية ضمن عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مع ضمان تكامل القطاعات التنموية المختلفة، كما تحث على الشراكات كإحدى أهم مبادئ التنفيذ بما في ذلك الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانيين والباحثين.

وتشمل أهداف التنمية المستدامة الابعاد الثلاثة للتنمية المتمثلة في : التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية مدعومة بالحكم الرشيد ، وتمثل العناصر الرئيسية التي تدعم أهداف التنمية المستدامة في : الناس، الكوكب، الشراكة، السلام، الازدهار. وقد تضمنت هذه الخطة ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية و٢٣٠ مؤشر تسري على جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي أهداف وغايات غير قابلة للتجزئة تسعى لتحقيق التوازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وقد شكل الدور الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق برصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة شكل جوهر موضوع من الموضوعين الرئيسيين لاجتماع الإنكوساي الثاني والعشرين الذي انعقد في مدينة أبوظبي عام ٢٠١٦ ، حيث أكد المؤتمر على الاهتمام الكبير الذي توليه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لعمليات الرقابة المالية والتدقيق حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد المناهج الأربعة التالية:

- رصد مدى استعداد وجاهزية الحكومات الوطنية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،
- القيام بعمليات الرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة،
- المساهمة في تحقيق الهدف ١٦ الذي ينص على بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة،
- إمكانيات اضطلاع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة في تنفيذ مهامها.

وتعتبر أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ أهدافاً مهمة وضرورية بالنسبة للأردن لتحقيق التطور والازدهار في كافة القطاعات الاقتصادية؛ حيث انها تساعد الحكومة في وضع الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الأردن خاصة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة المحيطة إلى جانب نقص التمويل لتنفيذ برامج وانشطة خطة التنمية المستدامة. ولهذا فقد تم تشكيل فريق عمل من مدققي ديوان المحاسبة لمراجعة الاجراءات التحضيرية من قبل الحكومة الأردنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

منهجية المراجعة:

١. أهداف المراجعة:

الهدف الرئيس: مراجعة استعداد وجاهزية الحكومة الأردنية في تنفيذ التزامها الطوعي بتطبيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠.

الأهداف الفرعية:

- التحقق من مدى كفاية وشمولية الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة للتخطيط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل عام.
- مراجعة وتقييم الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة للتخطيط لتنفيذ الهدف السادس المتعلق بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي.
- مراجعة وتحليل الاجراءات التي ستعتمدها الحكومة في ايجاد آلية لقياس ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نطاق المراجعة :

يتمثل نطاق المراجعة بالاجراءات المتخذة من قبل الحكومة في المجالات التالية:

- الاجراءات والقرارات المتخذة بخصوص الإلتزام السياسي والمسؤولية الوطنية المترتبة عليها بما يتماشى مع التنمية المستدامة.
- الاجراءات التي تم اتخاذها في نشر الوعي بأهمية أهداف التنمية المستدامة وتشجيع الحوار مع الأطراف ذات العلاقة خاصة الاطراف غير الحكومية.
- الاجراءات المتخذة فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والواجبات المتعلقة بتنفيذ التنمية المستدامة على المستوى الوزاري او اي مستويات أخرى ذات علاقة، إلى جانب الاجراءات المتخذة في التوزيع الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية ، وتأسيس ترتيبات المساءلة لتنفيذ هذه الأهداف.

- الاجراءات والقرارات المتخذة بإعداد الخطط اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتضمن تحديد أدوار مختلف الأطراف ذات العلاقة ، وتحديد كيفية تنفيذ الأهداف والغايات بشكل متسق ومتكامل.
- الاجراءات المتعلقة بتصميم وتأسيس أنظمة لقياس ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة في تنفيذ الهدف السادس المتعلق بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي.

نتائج المراجعة:

سيتم عرض نتائج المراجعة العامة لجاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جزئين؛ الاول يتعلق بعرض نتائج واستنتاجات مراجعة جاهزية الحكومة بشكل عام، والجزء الثاني يتعلق بعرض نتائج واستنتاجات مراجعة جاهزية تنفيذ الهدف السادس من اهداف التنمية المستدامة.

أولاً: الإلتزام السياسي للحكومة لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة:

❖ المراجعة العامة لجاهزية الحكومة :

النتائج :

تعتبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الوزارة المسؤولة عن التنظيم والتنسيق والإشراف على الأعمال المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن، حيث يت رأس وزير التخطيط اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة ووزير البيئة يكون نائباً له. وقد أظهرت أعمال المراجعة المتعلقة بهذه الإلتزام ما يلي:

- يتمثل الإلتزام السياسي للأردن بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من خلال التوقيع من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين على قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة الذي تم التوقيع عليه من قبل قادة معظم الدول.
- الأردن ملتزم بتطبيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تضمين هذه الأهداف ضمن أهداف الأجندة الوطنية (٢٠٠٧- ٢٠١٧) للحكومات الأردنية المتعاقبة ورؤية الأردن ٢٠٢٥.
- إنشاء اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ منذ بداية أهداف الألفية يمثل إلتزام الحكومة الأردنية بتنفيذ إلتزاماتها الدولية.
- استحداث قسم التنمية المستدامة في وزارة التخطيط ومتابعة وتقديم الدعم اللوجيستي في هذا المجال.

- تم عمل خارطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

- الآلية التي اتبعتها وزارة التخطيط في إعلام جميع الاطراف المعنية بتنفيذ أجندة ٢٠٣٠ من خلال عقد ورشة عمل وحملة مشاورة وطنية في شهر آذار عام ٢٠١٦ تم فيها إشراك عدد كبير من أصحاب المصلحة ممثلين عن مختلف القطاعات (القطاع العام، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، النساء، الشباب، الاكاديميين، البرلمانيين، وبحضور عدد من المؤسسات الدولية) لتمهيد السبيل لتنفيذ خطة ٢٠٣٠.
- إلتزام وزير التخطيط والتعاون الدولي بصفته رئيس اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في الأردن بحضور الاجتماعات والندوات وتزويد الامم المتحدة بالتقارير والمعلومات اللازمة .

الاستنتاجات :

- يوجد لدى الحكومة الأردنية جاهزية معقولة لتنفيذ إلتزامها السياسي المتعلق بتطبيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ حيث عملت على إعداد الإطار التنظيمي والمؤسسي لتحقيق ذلك بمشاركة ممثلين عن كافة أصحاب المصلحة المعنيين،

❖ المراجعة المتعلقة بالهدف السادس:

النتائج :

- تم تبليغ وزارة المياه والري بتنفيذ الجزئية الخاصة بقطاع المياه ضمن أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاركة الوزارة بالورشة التوعوية التي عقدتها وزارة التخطيط والتي بناء عليها تم تحديد المسؤولية الوطنية بتنفيذ الاطراف المعنية لأهداف التنمية المستدامة.
- تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه للسنوات (٢٠٢٥ - ٢٠١٦) وتم ربطها بأهداف التنمية المستدامة.
- تم تشكيل لجنة وطنية للمياه عام ٢٠١٥ من كافة الجهات المعنية بقطاع المياه حيث يرأس هذه اللجنة امين عام وزارة المياه وتضم ممثلين عن سلطة المياه، سلطة وادي الأردن، وزارة الزراعة، وزارة التخطيط، وزارة الصحة ودائرة الاحصاءات العامة، ومن مهام هذه اللجنة تأمين البيانات الضرورية لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بالتنمية المستدامة للهدف السادس.
- تم اختيار الأردن من قبل منظمة (GEMI) التابعة للأمم المتحدة كدولة ريادية لتنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة في منطقة الشرق الاوسط بناءً على الورقة التي تم اعدادها من قبل وزارة المياه (Concept Paper) حيث تضمنت واقع قطاع المياه في الأردن والمشاكل التي تواجهه ومدى توفر البيانات اللازمة لتنفيذ هذا الهدف.

الاستنتاجات

- لا يوجد قسم خاص او وحدة تنظيمية معنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تشارك وزارة المياه في تنفيذها مع الجهات الحكومية الأخرى او إضافة هذه المهمة إلى أحد الاقسام الموجودة.
- تم تكليف لجنة فنية لمتابعة تنفيذ الهدف السادس المتعلق بالمياه مع اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، ويلاحظ ان هذا التكليف يعتمد على أشخاص معينين ومرتبطة بمدى وجودهم في وزارة المياه مما يؤثر على مدى استمرارية تنفيذ الهدف السادس في حال ترك هؤلاء الموظفين لمواقعهم في وزارة المياه والري.

ثانياً: نشر التوعية العامة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتشجيع الحوار مع اصحاب المصلحة:

❖ المراجعة العامة لجاهزية الحكومة :

النتائج :

- شارك الأردن بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ بكثافة على جميع المستويات في المشاورات العالمية من أجل التنمية لجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. وتم إجراء استشارة وطنية في آذار ٢٠١٦ ، شارك فيها تقريباً ١٠٠ ممثل عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ، وممثلين عن النساء والشباب لتحديد مرحلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وقدمت الحكومة خلال هذه المشاورة خارطة الطريق الخاصة بها لإنشاء الملكية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- يتم حالياً العمل مع فريق الاتصال التابع للأمم المتحدة لإعداد خطة عمل لرفع مستوى التوعية بأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لدى المجتمع الأردني.
- العمل جاري على إعداد استراتيجية إشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل وزارة التخطيط .
- تنفيذ (٦) ورش عمل توعوية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كان الاكبر حضوراً من بينها الشباب حيث وصل العدد إلى ١٥٠ مشاركاً.
- تمثلت الوسائل التي اعتمدت عليها وزارة التخطيط في نشر التوعية العامة بما هو آت: ورش العمل، الإعلام ، مواقع التواصل الاجتماعي، الإذاعة والتلفزيون، البروشورات.

- إشراك (٢٥٠٠) شخص في عملية المشاورة الوطنية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في حين شارك أكثر من (١٠٠٠٠) شخص بشكل فعلي بتلك المشاورة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

الاستنتاجات:

- التأخر في إعداد خطة العمل المتعلقة برفع مستوى التوعية لدى المجتمع الأردني بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث أن أسس هذه الخطة ستتضح حالما يتم الانتهاء من خطة التنفيذ التي تعمل عليها حاليا وزارة التخطيط بمساعدة من فريق الاجندة من المؤسسات الدولية وتحديدًا مع الاسكوا.
- هنالك حاجة لبذل مزيد من الجهود في زيادة حملات التوعية المتعلقة بالتنمية المستدامة، إذ أن ما تم ملاحظته انخفاض عدد ورش التوعية العامة المنفذة من قبل الحكومة بخصوص تنفيذ (SDGs) حيث تم تنفيذ ٦ ورش توعية خلال عامين ونصف.
- انخفاض مساهمة اصحاب المصلحة بتنفيذ حملات توعية للعموم عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- لا يوجد رابط توعوي على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التخطيط او حتى رئاسة الوزراء يقدم معلومات عامة للعموم عن أهداف التنمية المستدامة ومنهجية تطبيق الأردن لهذه الأهداف.
- لم يتم أخذ رأي أصحاب المصلحة عن حالة التنمية المستدامة في الأردن عند إعداد التقرير الوطني الطوعي الاول.

❖ المراجعة المتعلقة بالهدف السادس:

النتائج:

- لم تقم وزارة المياه والري والجهات ذات العلاقة بقطاع المياه بتنفيذ حملات توعية عن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتأمين مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي للمواطنين، وذلك بسبب ان وزارة التخطيط تقوم عند تنفيذها لورش العمل بالتوعية لكافة الأهداف وليس كل هدف على حدى .
- تم اشراك اصحاب مصلحة من الاكاديمين في الجامعة الأردنية و الجمعية العلمية الملكية (كممثل عن المنظمات غير الحكومية) للمشاركة في الدراسة المتعلقة بكيفية حساب المؤشرات الخاصة بالهدف السادس إلى جانب تحديد المسوح الاحصائية المطلوبة .

- لا يوجد على موقع الوزارة رابط يتعلق بنشر التوعية وتوفير المعلومات العامة للجمهور عن الأنشطة والمهام المنفذة من قبل وزارة المياه في إطار الهدف السادس.

الاستنتاجات:

- انخفاض الوعي الضروري بالهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الخاص بموضوع مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي لدى اصحاب المصلحة المعنيين بقطاع المياه في الأردن بسبب عدم قيام وزارة المياه والري بتنفيذ ورش عمل متخصصة بذلك .
- لا يوجد رابط توعوي على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المياه يقدم معلومات عامة للعموم عن ما تم تنفيذه من أعمال ومهام ضمن الهدف السادس.
- وجود حاجة لزيادة اشراك اصحاب المصلحة المعنيين بقطاع المياه في عملية المشاورة الوطنية في متابعة تنفيذ الاعمال والبرامج المتعلقة بالهدف السادس.

ثالثاً: توزيع المسؤوليات على الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ SDGs، إلى جانب تحديد المصادر بمختلف أنواعها لتنفيذ هذه الأهداف، إضافة إلى تحديد ترتيبات المساءلة المتعلقة بتنفيذ SDGs.

❖ المراجعة العامة لجاهزية الحكومة:

النتائج:

- تم إعداد خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل وزارة التخطيط حيث تضمنت (١١) محوراً، واعتمدت على الترتيبات المؤسسية القائمة لتنفيذها برئاسة اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة.
- تشكيل (18) مجموعة عمل تتبع للجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة يتمثل الهدف من انشاءها بالتخطيط اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية وتوزيع مسؤوليات التنفيذ بينها إلى جانب متابعة تنفيذ تلك الأهداف مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين .
- الاعتماد على البرنامج التنموي التنفيذي الخاص برؤية الأردن ٢٠٢٥ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن، ويغطي البرنامج (٢٦) قطاعاً تنموياً وستعمل (١٢٣) جهة على تنفيذه من خلال (٢١٦٥) مشروع سواء كانت وزارات او مؤسسات حكومية مستقلة ورسمية او أهلية او قطاع خاص لتحقيق أهداف هذه القطاعات.

- اعتبار مخرجات البرنامج التنموي التنفيذي للحكومة المرجعية في إعداد موازنة الدولة ، وتوجيه التمويل الخارجي نحو هذا البرنامج ويعتبر المرجع في الحصول على المساعدات الخارجية.
- امكانية حساب كلفة تحقيق SDGs من خلال استخدام سيناريوهات على نماذج رياضية وقد يكون باستخدام نظام المدخلات والمخرجات ونموذج SAM المتوفر في الوزارة.

الاستنتاجات:

- وجود صعوبة في الحكم على مدى إلتزام الجهات المعنية بتنفيذ ما هو مطلوب منها لغالبية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة خاصة للأهداف والمؤشرات التي لا يوجد صلة واضحة ومباشرة مع أهداف البرنامج التنموي التنفيذي للحكومة.
- تم توزيع المسؤوليات التنفيذية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى الوزارات وفي المقابل لا يوجد توضيح عن توزيع مسؤوليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات والبلديات كونها من أصحاب المصلحة المعنيين في التنفيذ.
- وجود حاجة إلى توضيح أكثر عن كيفية تحديد مسؤوليات التنفيذ المشتركة بين الجهات الحكومية التي تشترك في تنفيذ هدف او عدد من الأهداف .
- تعدد منهجيات تقدير الكلفة المالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على طول الفترة الزمنية أدى إلى عدم وجود تقدير شامل لدى الحكومة عن حجم التمويل اللازم لتنفيذ تلك الأهداف.
- انخفاض تفعيل الاجراءات الخاصة بمساءلة الأطراف المعنية بتنفيذ SDGs حيث أن المطبق حالياً هو أسلوب المساءلة المتعلق بمتابعة البرنامج التنموي التنفيذي للحكومة (الخطة الوطنية) من قبل رئاسة الوزراء علماً أنه يوجد في الإطار التنفيذي للتنمية المستدامة لجان مسؤولة عن متابعة التنفيذ ومن المفترض ان يتم اعتماد الاجراءات الخاصة بها لمساءلة جميع الأطراف المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن من اجل تسهيل عملية متابعة تنفيذ تلك الأهداف.

❖ المراجعة المتعلقة بالهدف السادس:

النتائج:

- تم تشكيل لجنة فنية لمتابعة تنفيذ SDGs في وزارة المياه فيما يتعلق بالهدف السادس ومكونة من أمين عام وزارة المياه رئيساً لها وعضوية كل من مستشار وزير المياه وموظفين اثنين من مديرية الدراسات والتخطيط.

- تم تشكيل لجنة وطنية مسؤولة عن التخطيط للمبادرات المتعلقة بالهدف السادس بهدف المساعدة في تنسيق الجهود المبذولة لتنفيذ هذا الهدف ، وتتكون عضوية اللجنة من وزارة البيئة ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط وممثلين عن المجتمع المدني.
- يتم حالياً إعداد خطة تشغيلية لتنفيذ استراتيجية قطاع المياه حيث يتم فيها تقدير الكلفة المالية لتنفيذ المشاريع والمبادرات التي تحقق الهدف السادس، حيث ان الكلفة المالية المقدرة (4.5) مليار دينار حتى عام ٢٠٢٥ وكلفة ما يقارب (400) مليون دينار سنويا للفترة المتبقية وصولاً إلى عام ٢٠٣٠.

الاستنتاجات:

- لا يوجد في وزارة المياه والري قسم معني بالتنسيق ومتابعة تنفيذ أجندة التنمية المستدامة الخاصة بالهدف السادس.
- وجود بعض التداخلات في المهام والمسؤوليات والصلاحيات بين وزارة المياه وسلطة المياه وسلطة وادي الأردن وشركات المياه المملوكة للحكومة نتيجة لعدم الوضوح في التشريعات القطاعية المتعلقة بها.
- وجود تداخل في بعض المهام والمسؤوليات بين مديريات وزارة المياه والري.

رابعاً: إعداد الخطط اللازمة لتنفيذ SDGs تتضمن تحديد أدوار مختلف أصحاب المصلحة إلى

جانب تعريف كيفية تنفيذ هذه الأهداف باتساق وتكاملية.

❖ المراجعة العامة لجاهزية الحكومة:

النتائج:

- تم إجراء توافق (Mapping) ما بين كل من رؤية الأردن ٢٠٢٥ والبرنامج التنموي التنفيذي والخطط الاستراتيجية الوطنية من قبل مجموعات العمل الفرعية حيث كان الهدف منها تحديد درجة التلاقي والتوافق والتقاطعات والثغرات والنواقص مع أهداف التنمية المستدامة.
- الاعتماد على البرنامج التنموي التنفيذي الخاص برؤية الأردن ٢٠٢٥ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن، والبرنامج سيتم تنفيذه على ثلاث مراحل؛ الاول (٢٠١٩ - ٢٠١٦)، الثاني (٢٠٢٢ - ٢٠٢٠) والأخير (٢٠٢٥ - ٢٠٢٣). ويغطي البرنامج التنموي التنفيذي الاول (٢٦) قطاعاً تنموياً حيث ستعمل (١٢٣) جهة على تنفيذه من خلال (٢١٦٥) مشروع سواء كانت وزارات او مؤسسات حكومية مستقلة ورسمية او أهلية او قطاع خاص لتحقيق أهداف هذه القطاعات.

- تم اعتماد (٥٧٩) مؤشراً لقياس أداء تنفيذ مشاريع البرنامج التنموي التنفيذي وعلى ثلاثة مستويات: الأهداف الوطنية، الأهداف القطاعية و الأهداف الفرعية واعتبار سنة ٢٠١٤ هي سنة الأساس لجميع تلك المؤشرات.
- تم تحديد الكلفة المالية لتنفيذ مشاريع البرنامج التنموي التنفيذي الاول (٢٠١٩- ٢٠١٦) ب (13,285,253,000) دينار أردني إلى جانب تحديد مصدر التمويل والجهة المسؤولة عن التنفيذ.
- تم إعداد (٢١) استراتيجية على المستوى الوزاري تتضمن الاولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وعلى المستوى المحلي: تم اختيار أهداف وغايات ومؤشرات بهدف تكييفها على المستوى المحلي ضمن خطة تنمية المحافظات من اجل قياس مدى النجاح ومن ثم التعميم على باقي المحافظات.
- سكرتارية اللجنة الوطنية العليا هي الجهة المسؤولة عن التنسيق بين مجموعات العمل (١٩) ونظام الرصد والمتابعة الوطني.

الاستنتاجات:

- لم تظهر بشكل واضح نتائج الموائمة التي تم تنفيذها ما بين أهداف ومؤشرات رؤية الأردن ٢٠٢٥ وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في البرنامج التنموي التنفيذي الاول (٢٠١٩- ٢٠١٦) وهو البرنامج المعتمد لدى الحكومة لتنفيذ إلتزامها الدولي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة ؛ حيث أن ذلك يجعل من الصعوبة متابعة نسبة الإلتزام بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لاحقاً خاصة مع عدم وجود خطة متعلقة بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.
- لم يتم الإشارة إلى أن أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ كانت من ضمن المصادر التي تم الاعتماد عليها لإعداد البرنامج التنموي التنفيذي، حيث تمثلت تلك المصادر في رؤية الأردن ٢٠٢٥ والاستراتيجيات القطاعية التنموية المختلفة وسياسات الفرصة السكانية ومؤشراتها والاولويات حسب المستجدات.
- عدم توضيح بعض الاستراتيجيات الخطوات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع التقاطعات ما بين أهداف التنمية المستدامة التي يشترك بتنفيذها أكثر من جهة من اجل تنسيق التعاون ما بين تلك الجهات وتنفيذ هذه الأهداف باتساق وتكاملية من أجل تخطي العقبات عند مرحلة التنفيذ.
- الإشارة بشكل مختصر إلى أهداف التنمية المستدامة في بعض الاستراتيجيات الوطنية التي تم إعدادها إلى جانب تأخر إعداد الخطط التشغيلية لعدد من تلك الاستراتيجيات

وتحديد درجة ارتباط أهدافها ومؤشراتها بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة الأمر الذي قد يشكل صعوبة في متابعة وتقييم إلتزام الوزارات بتنفيذ ما هو مطلوب منها في هذا المجال.

❖ المراجعة المتعلقة بالهدف السادس:

النتائج:

- تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠٢٥ - ٢٠١٦) متضمنة سياسات قطاع المياه وتم ربطها بأهداف التنمية المستدامة.
- الاعتماد على البرنامج التنموي التنفيذي (خطة الحكومة) لتنفيذ رؤية الأردن ٢٠٢٥ فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج المتعلقة بقطاع المياه في الاردن.
- يتم حالياً إعداد خطة تشغيلية (Action Plan) من قبل وزارة المياه والري لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠٢٥ - ٢٠١٦) متضمنة مؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بمياه الشرب والصرف الصحي إلى جانب تحديد قيمة سنة الأساس لتلك المؤشرات.

الاستنتاجات:

- عدم وضوح الربط بين غايات ومؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة وأهداف ومؤشرات قطاع المياه والصرف الصحي ضمن البرنامج التنموي التنفيذي الاول (٢٠١٩ - ٢٠١٦) مما يظهر وجود صعوبة واضحة في متابعة إلتزام الجهات المعنية بقطاع المياه بتنفيذ ما هو مطلوب منها ضمن أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- لا يوجد ما يظهر اتخاذ اجراءات تتعلق بتحديد واضح للمسؤوليات المناطة بكل جهة من الجهات المعنية بقطاع المياه والصرف الصحي خاصة عند وجود مسؤوليات مشتركة بين تلك الجهات مع العلم بوجود تداخلات في صلاحيات ومهام هذه الجهات من الناحية التشريعية والتنظيمية الامر الذي قد يشير لاحقاً إلى تزايد ضعف التنسيق والتنفيذ للمشاريع والبرامج المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي .

خامساً: تصميم وتأسيس أنظمة لقياس ومراقبة أهداف وغايات التنمية المستدامة.

❖ المراجعة العامة لجهازية الحكومة:

النتائج:

- تم في عام ٢٠١٧ إعداد التقرير الوطني الطوعي الأول من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي حيث تم فيه توضيح الاجراءات التي نفذتها الحكومة الأردنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي حالياً وبمساعدة فنية من الاتحاد الاوروبي على تصميم وتأسيس أنظمة لقياس ومراقبة أهداف وغايات التنمية المستدامة ، وسيكون متاحاً الكترونياً للجميع.
- تم تحديد الإطار المؤسسي لمتابعة تنفيذ SDGs وعلى النحو التالي:
 - ✓ اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة هي المسؤول المباشر عن تنفيذ SDGs في الاردن تتبع للجنة التوجيهية العليا برئاسة رئيس الوزراء.
 - ✓ اللجنة الوطنية العليا يتبع لها لجنة تنسيقية تشرف وتنسق مهام فرق العمل القطاعية البالغ عددها (١٩).
 - ✓ سكرتارية اللجنة تكون مسؤولة عن متابعة نظام الرصد والمتابعة .
- تمّ تشكيل لجنة فنية داخلية في دائرة الاحصاءات العامة لمتابعة مؤشرات التنمية المستدامة مع اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة.
- تمثلت الأهداف غير المنطبقة في الأردن بشكل كامل تقريباً بالهدف العاشر (تخفيض عدم المساواة) بسبب عدم توفر بيانات والهدف الرابع عشر (الحياة في المحيطات).
- تم وضع خطة عمل لدى دائرة الاحصاءات العامة لتأمين النقص في بيانات المؤشرات التي لا يتوفر لها بيانات ويعتمد تنفيذ هذه الخطة على مدى توفر المخصصات المالية .
- بلغت نسبة توفر بيانات إجمالي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الأردن ما يقارب (٤٢٪) وحسب ما يظهره الجدول رقم (١):

الجدول رقم (١)

نسبة توفر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الأردن

النسبة المئوية %	عدد المؤشرات المتوفرة	العدد الكلي للمؤشرات	الهدف
١٦.٧	٢	١٢	الهدف الاول
٤٢.٩	٦	١٤	الهدف الثاني
٩٢.٣	٢٤	٢٦	الهدف الثالث
٩٠.٩	١٠	١١	الهدف الرابع
٤٢.٩	٦	١٤	الهدف الخامس
٦٣.٦	٧	١١	الهدف السادس
٦٦.٧	٤	٦	الهدف السابع
٣٥.٣	٦	١٧	الهدف الثامن
٨.٣	١	١٢	الهدف التاسع
٠	٠	١١	الهدف العاشر
٥٣.٣	٨	١٥	الهدف الحادي عشر
٤٦.٢	٦	١٣	الهدف الثاني عشر
٥٧.١	٤	٧	الهدف الثالث عشر
١٠	١	١٠	الهدف الرابع عشر
٧١.٤	١٠	١٤	الهدف الخامس عشر
٤.٣	١	٢٣	الهدف السادس عشر
١٦	٥	٢٥	الهدف السابع عشر
٤١.٩	٢٤١	١٠١	المجموع

الاستنتاجات:

- التأخر في إعداد نظام الرصد والمتابعة لتنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة في الأردن نتج عنه عدم إظهار ما تم تنفيذه خلال الفترة الماضية في هذا المجال .
- اعتماد الحكومة على النظام الخاص بمتابعة وتقييم انجازات المشاريع الواردة ضمن البرنامج التنموي التنفيذي الذي لا يظهر وجود ربط مباشر بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة؛ وبالتالي هذا النظام لا يعكس بشكل مباشر مدى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- انخفاض عدد اجتماعات اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة حيث بلغ عدد اجتماعاتها خلال الفترة الماضية منذ عام ٢٠١٦ ولغاية تاريخه اجتماعين فقط، كما أنه لا يوجد جدول محدد لدورية اجتماعات هذه اللجنة وإنما تجتمع عند الضرورة فقط.

- لا يوجد برنامج محدد لعمل الفرق القطاعية المعنية بتنفيذ ومتابعة البرنامج التنموي التنفيذي الاول حيث تم ترك حرية تحديد آلية الاجتماعات وتقسيم العمل لفرق العمل القطاعية نفسها.
- وجود حاجة إلى تنسيق المنهجيات المستخدمة لحساب المؤشرات بما يتماشى مع المعايير الدولية .
- عدم وجود مخصصات مالية كافية لتنفيذ مسوح احصائية بعينات كبيرة لتوفير البيانات الأساسية لبعض المؤشرات.
- عدم إلتزام بعض الجهات المختلفة المنتجة للبيانات بالمعايير والتصنيفات والمنهجيات ووحدات القياس الدولية المعتمدة.
- ❖ المراجعة المتعلقة بالهدف السادس:

النتائج:

- يدخل ضمن مهام لجنة المياه الوطنية التي تم تشكيلها تأمين البيانات الخاصة بمؤشرات الهدف السادس من الوزارات والجهات المعنية، حيث تم إعداد منهجية العمل الخاصة بها إلى جانب تحديد تعريف واضح للمؤشرات .
- تم تفعيل الشراكة مع أصحاب المصلحة (منظمات غير حكومية، أكاديميين) فيما يتعلق بتقييم الخطة التشغيلية التي يتم اعدادها حاليا لتنفيذ استراتيجية قطاع المياه إضافة إلى تقييم المؤشرات المتعلقة بالهدف السادس.
- سيتم إعداد تقارير سنوية لمتابعة تنفيذ سير العمل لبعض المؤشرات والبعض الآخر سيتم إعداد تقارير متابعة تنفيذ كل سنتين تقريباً.

الاستنتاجات:

- وجود نقص في البيانات المتوفرة لبعض المؤشرات الخاصة بالهدف السادس وهذا ممكن ان يؤثر على عملية تنفيذ الهدف السادس لاحقا اذا استمر وجود هذا النقص.
- استمرار وجود نقص في المخصصات المالية لتنفيذ المسوح الاحصائية لتأمين النقص في بيانات بعض المؤشرات.

سادساً: تحديد قاعدة أساس (الواقع الضعلي للمؤشرات عند بداية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة)

لختلف أنواع المؤشرات.

❖ المراجعة العامة لجاهزية الحكومة:

النتائج:

- ستكون سنة الأساس مختلفة لكل مؤشر معتمدة على مصدر البيانات (مسح، تعداد، دراسة)، ولكن على الأغلب ستكون سنة ٢٠١٦ هي سنة الأساس لبعض الأهداف.
- ما زال أكثر من نصف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مصنفاً كمؤشرات من المستوى الثاني والمستوى الثالث.
- تم طلب المساعدة الفنية من المؤسسات الدولية لتقديم الخبرات الفنية اللازمة لدائرة الاحصاءات العامة بحيث يتم التنسيق حالياً مع المؤسسات الحكومية المنتجة للبيانات لتزويد دائرة الاحصاءات العامة بها وتوحيدها وأن تصدر بشكل رسمي من خلال دائرة الاحصاءات العامة.

الاستنتاجات:

- أكثر من نصف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الأرن تصنف ضمن المستوى الثاني (Tire II) والمستوى الثالث (Tire III) مما يعني عدم وجود بيانات متوفرة لها وبالتالي لا يوجد تحديد لقيمة سنة الأساس لهذه المؤشرات.
- ارتباط تأمين النقص المتبقي في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بتوفر المخصصات المالية الأمر الذي قد يشير إلى تأخر تأمين بيانات هذه المؤشرات وبالتالي يؤثر على تنفيذ تلك الأهداف بشكل فعال .
- وجود حاجة لبناء وتعزيز القدرات للنظام الاحصائي الوطني وتبنى أدوار جديدة في جمع البيانات وضمان الجودة المتوخاة من قبل جميع الأطراف المعنية .

المراجعة المتعلقة بالهدف السادس:

النتائج:

- تم اعتماد سنة ٢٠١٥ ان تكون سنة الأساس لهذا الهدف ، وبلغت قيمة مؤشرات هذا الهدف لسنة الأساس حسب ما هو موضح في الجدول رقم (٢):

الجدول رقم (٢)

قيمة سنة الأساس لمؤشرات الهدف السادس في الأردن

رقم المؤشر	اسم المؤشر	قيمة سنة الأساس
6.1.1	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة	%٩٤.٣
6.2.1	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان ، بما في ذلك مرفق غسل اليدين بالماء والصابون	%٨٤
6.3.1	نسبة مياه الصرف المعالجة بأمان في محطات معالجة مياه الصرف الصحي	%٦٣.٩
6.3.2	نسبة أجسام المياه المتواجدة في المياه مع نوعية جيدة من المياه المحيطة.	%٩٢
6.4.1	التغير في كفاءة استخدام المياه مع مرور الوقت	%٣
6.4.2	مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة	%١٣٢
6.5.1	درجة التنفيذ المتكامل لإدارة الموارد المائية	%٦٣
6.5.2	نسبة الاحواض المائية الحدودية مع ترتيبات تشغيلية للتعاون مجال المياه .	%٢١
6.6.1	التغيير في مدى النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه مع مرور الوقت	%١٧
6.A.1	حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والتي تشكل جزءاً من خطة الإنفاق المنسقة من جانب الحكومة	%٨٥
6.B.1	نسبة الوحدات الإدارية المحلية ذات السياسات والإجراءات الثابتة والتشغيلية لمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي	%٢١.٤

الاستنتاجات :

- عدم تحديد قيمة سنة الأساس لبعض مؤشرات الهدف السادس وذلك بسبب عدم توفر البيانات اللازمة لتلك المؤشرات.
- ضعف التنسيق بين وزارة المياه والجهات المزودة للبيانات والمعلومات المتعلقة بالهدف السادس.

سابعاً: ترتيبات المراقبة والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بإشراك جميع الأطراف ذات العلاقة.

❖ المراجعة العامة لجاهزية الحكومة:

النتائج :

- تم تحديد الإطار المؤسسي لمتابعة تنفيذ SDGs وعلى النحو التالي: اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة هي المسؤول المباشر عن تنفيذ SDGs في الاردن تتبع للجنة التوجيهية العليا برئاسة رئيس الوزراء. واللجنة الوطنية العليا يتبع لها لجنة تنسيقية تشرف وتنسق مهام فرق العمل القطاعية البالغ عددها (١٩)، ويوجد سكرتارية اللجنة تكون مسؤولة عن متابعة نظام الرصد والمتابعة .
- فرق العمل (١٩) هي المسؤولة عن متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع الجهات الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة.
- الحكومة ستعتمد إنشاء نظام وطني للرصد وتصميم لوحة القيادة (Dashboard) لمتابعة الانجازات المتحققة في أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة ويكون متاح للجميع على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- سيتم إعداد تقارير انجاز سنوية بالتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن إلى جانب إعداد تقارير وطنية كل أربع سنوات بما تم تنفيذه من هذه الأهداف.

الاستنتاجات:

- وجود حاجة إلى توضيح وتوثيق ترتيبات المساءلة بين فرق العمل الـ (١٩) والجهات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمدى الإلتزام بما هو مخطط والمراقبة على الأعمال المنفذة .
- عدم وضوح دورية إصدار التقارير من قبل اللجان الفنية المتواجدة في الوزارات والدوائر الحكومية إلى جانب الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف.
- وجود حاجة إلى تفعيل مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن.
- التأخر في إعداد النظام الوطني للرصد وتصميم لوحة القيادة (Dashboard) لغاية الآن.

❖ المراجعة المتعلقة بالهدف السادس:

النتائج:

- اللجنة الفنية المعنية بتنفيذ الهدف السادس في وزارة المياه والري هي الجهة المعنية عن الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا الهدف.
- سيتم إعداد تقارير دورية سنوية لبعض المؤشرات المتعلقة بالهدف السادس وتقارير كل سنتين او ثلاث سنوات حسب طبيعة المؤشرات الخاصة بها.

الاستنتاجات:

- انخفاض عدد الاجتماعات بين وزارة المياه وفرق العمل التابعة للجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة خلال السنتين الماضيتين الأمر الذي قد ينعكس سلبيا على مدى التنسيق والمتابعة على ما تم إنجازه من اعمال ضمن الهدف السادس.

التوصيات:

❖ التوصيات المتعلقة بالمراجعة العامة لجاهزية الحكومة الأردنية لتنفيذ أهداف التنمية

المستدامة:

- ضرورة توضيح الربط المباشر بين أهداف ومؤشرات البرنامج التنموي التنفيذي وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة من اجل تسهيل عملية الرصد والمراقبة في تنفيذ الإلتزام السياسي للحكومة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- العمل على توضيح توزيع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والقيم المستهدفة لمؤشراتها على طول الفترة الزمنية لتنفيذ تلك الأهداف.
- الإلتزام بالتحديد المباشر لمسؤوليات التنفيذ للأهداف التي تشارك في تنفيذها أكثر من جهة ووضع آلية فاعلة للتنسيق ومتابعة التنفيذ بين تلك الجهات.
- التأكيد على أهمية ربط الخطط الاستراتيجية للوزارات والدوائر الحكومية بأهداف التنمية المستدامة إلى جانب إعداد خطط تشغيلية لها.
- العمل على وضع اجراءات وترتيبات المساءلة المتعلقة بالاعمال التنفيذية لأهداف التنمية المستدامة لدى كافة الجهات المعنية.
- مراعاة توضيح المسؤوليات التنفيذية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات والبلديات .
- تفعيل الجهود الدولية لتأمين الدعم اللازم لتوفير المخصصات المالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن.

- تفعيل مهام فرق العمل التابعة للجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في التنسيق ومتابعة إلتزام الجهات الحكومية بتنفيذ ما هو مطلوب منها.
- العمل على الاسراع في إعداد خطة العمل المتعلقة بنشر التوعية العامة بأهداف التنمية المستدامة وزيادة عدد ورش العمل والفئات المستهدفة إلى جانب التوسع في إشراك اصحاب المصلحة في متابعة إلتزام الحكومة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- التأكيد على أهمية ايجاد الحلول المناسبة لتأمين النقص في المؤشرات التي لا يتوفر لها بيانات لغاية الآن.
- مراعاة الاسراع في إعداد نظام المراقبة والرصد الوطني المتعلق باظهار التقدم المحرز في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في الأردن إلى جانب تفعيل (Dashboard) على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط.

❖ التوصيات المتعلقة بالمراجعة المتعلقة بالهدف السادس :

- التأكيد على اهمية وجود بنية تنظيمية في الهيكل التنظيمي لوزارة المياه والري لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف السادس.
- ضرورة ان يكون هنالك تحديد مباشر لمسؤوليات التنفيذ المشتركة بين الجهات المعنية بقطاع المياه.
- مراعاة إعداد ترتيبات للمساءلة والابلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الهدف السادس من قبل جميع الجهات المعنية بقطاع المياه.
- العمل على نشر التوعية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي لدى الفئات المستهدفة في المجتمع الأردني وزيادة إشراك اصحاب المصلحة في مراقبة إلتزام وزارة المياه بتنفيذ ما هو مطلوب منها.
- التأكيد على أهمية توفير البيانات لمؤشرات الهدف السادس التي لا يتوفر لها بيانات لغاية الآن.
- تفعيل التعاون والتنسيق بين وزارة المياه والري والفريق الفني التابع للجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة.